

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
وتقرير مراقب الحسابات عليها

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون: ٢٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٢٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠ (٢٠٢)
تليفاكس: ٢٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ - ٢٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الازهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى: ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير مراقب الحسابات الى السادة/ مساهمى الشركة المصرية للمنتجات السياحية

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي المجمع للشركة المصرية للمنتجات السياحية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

فقرات لفت انتباه

ومع عدم اعتبار ما يلي تحفظات :-

١- كما هو مبين تفصيلا في الإيضاح رقم (٢٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفا في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة و القضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين والتي قررت تأجيل الدعوى إلى جلسة ٥ أبريل ٢٠١٢ لاستكمال باقي المستندات و لإلزام الهيئة العامة للتنمية السياحية بتقديم قرار سحب المرحلة الثالثة . ويرى السيد المستشار القانوني للشركة أن القضية المنظورة أمام مجلس الدولة في مراحلها الأولى ، لذا فمن غير الممكن التوقع بنتائج القضية في هذه المرحلة المبكرة من النزاع . ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار سلبية على اقتصاديات الشركة ومركزها المالي .

٢- كما هو مبين تفصيلا في الإيضاح رقم (٢٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، علما بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ حوالي ٦٧,٧٦ مليون جنيه مصري ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وتم قيد الدعوى وتحديد أول جلسة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ للنظر بالدعوى ، وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانوني، هذا ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن بالإضافة إلى ما سبق تبحث الشركة حاليا للجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة والهيئة العامة للتنمية السياحية ، وطبقا لرأى المستشار القانوني للشركة الصادر في ٢٣ فبراير ٢٠١٢ إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع . ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار سلبية على اقتصاديات الشركة ومركزها المالي .

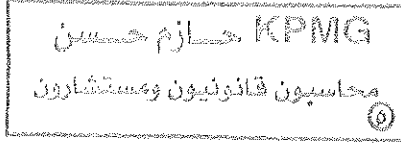
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

أحمد محمد محمد سالم
سجل مراقبي الحسابات
بالهيئة العامة لسوق المال رقم (٩٤)
KPMG حازم حسن

القاهرة في ١٨ مارس ٢٠١٢



الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المجمعة للشركة وشركتها التابعة

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
١٦٣ ٠٩٧ ٥٥٠	٢٤٧ ٤٨٨ ٦١٧	(٤ ، ٢-٣)	الأصول طويلة الأجل
١٩٩ ٦١٢ ٣٢٦	١١٨ ٢٥٦ ٩٥٦	(٥ ، ٣-٣)	أصول ثابتة (بالصافي)
٥ ٩٤١ ٥٢٦	٥ ٢٧٤ ٩٢٦	(٦)	مشروعات تحت التنفيذ
٨١ ١٢٨ ٣٩٩	٦٨ ١٦٢ ١٠٣	(٨ ، ٧-٣)	حقوق إستغلال علامات تجارية
٢ ٨٠٥ ٩٠٦	١ ٣٦١ ٤٢١	(٧-٢٤ ، ١٨-٣)	عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
٤٥٢ ٥٨٥ ٧٠٧	٤٤٠ ٥٤٤ ٠٢٣		أصول ضريبية مؤجلة (بالصافي)
			مجموع الأصول طويلة الأجل
			الأصول المتداولة
٤٤١ ٨٣٠ ٢٦٦	٤٨٣ ٣٥٧ ٣٨٤	(٧ ، ٥-٣)	أعمال تحت التنفيذ
١ ٠٠١ ٢٢١	١ ٢٦٢ ١٣٠	(٤-٣)	مخزون
٢٥٠ ٧٥٥ ٢٠٣	٣١٦ ٠٥٠ ١٤٣	(٨ ، ٧-٣)	عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
١١ ٩٥٣ ٠٣٤	١٣ ٠٤١ ٨٥٤	(٩)	مدنيون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى
٢٧٣ ٧٦٧ ٣٨٩	١٩٩ ٩٨٧ ٦٥٩	(١٠)	التقديرات بالصدوق والبنوك
٩٧٩ ٣٠٧ ١١٣	١٠١٣ ٦٩٩ ١٧٠		مجموع الأصول المتداولة
			الالتزامات المتداولة
١٥ ٠٤٣ ٥٠٨	١٠ ٤٩١ ٠٠٠	(١١ ، ١١-٣)	مخصص المطالبات
-	٢ ٧٦٥ ٠٤٢	(١-٢٤ ، ١٨-٣)	ضريبة الدخل
٤٠ ٠٩٢ ٨٠٣	٣٨ ٣١٦ ٠٥٢	(١٢)	دفعات مقنمة من عملاء
٤٠ ٣٢٨ ٤٦٩	٨٦ ١٨١ ٦٣٧	(١٣ ، ١٢-٣)	دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى
٢٢ ٨٢٨ ٨٢٥	١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	(١/١٤)	مستحقات لبيئة التنمية السياحية (تستحق خلال عام)
١١٩ ٣٦٦ ٧١٦	١٠٧ ٩٣١ ٦١١	(١-٣)	التكاليف التقديرية لتخصية الأراضي المباعة
٢٣٧ ٦٦٠ ٣٢١	٢٦٠ ٠٣١ ٩١٨		مجموع الالتزامات المتداولة
٧٤١ ٦٤٦ ٧٩٢	٧٥٣ ٦٦٧ ٢٥٢		رأس المال العامل
١١٩٤ ٢٣٢ ٤٩٩	١١٩٤ ٢١١ ٢٧٥		إجمالي الإستثمار
			ويتم تمويله على النحو التالي:
			حقوق الملكية
١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٥)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٣٠ ٣٦٠ ٩٦٧	١٣٠ ٨٩٢ ٥٤١	(٢٥)	إحتياطي قانوني
(٢٦٤ ٥٢٨ ٧٠٠)	(٢٦٨ ٦٥٥ ٤٦١)		خسائر مرحلة
(٣ ٥٩٥ ١٨٧)	(٤٣٣ ٣٨٣)		صافي خسائر العام
٩١٢ ٢٣٧ ٠٨٠	٩١١ ٨٠٣ ٦٩٧		حقوق مساهمي الشركة القابضة
٧٢ ٩٧٥ ٥١٨	٦٥ ٩٧١ ١٥٦	(٢١)	حقوق الأقلية
٩٨٥ ٢١٢ ٥٩٨	٩٧٧ ٧٧٤ ٨٥٣		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات طويلة الأجل
٢٠٧ ٩٢١ ٧٩٢	٢١٦ ٠٣٧ ٥٦٧	(٣/٧)	دائنو شراء أراضي
١ ٠٩٨ ١٠٩	٣٩٨ ٨٥٥	(٢/١٤)	مستحقات لبيئة التنمية السياحية - طويلة الأجل
٢٠٩ ٠١٩ ٩٠١	٢١٦ ٤٣٦ ٤٢٢		إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
١١٩٤ ٢٣٢ ٤٩٩	١١٩٤ ٢١١ ٢٧٥		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور / سمير مكارى

العضو المنتدب

أ. محمد إبراهيم كامل

المدير المالي والإداري

أ. وائل أبو علم

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"،،،

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن السنة المالية من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

السنة المالية من ٢٠١٠/١/١ وحتى ٢٠١٠/١٢/٣١ جنيه مصرى	السنة المالية من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/١٢/٣١ جنيه مصرى	إيضاح رقم	
١٨٩ ٦١٥	١١ ٢٥٤ ٥٦١	(١/١٧، ١٤-٣)	صافي المبيعات
(١ ١٦٢ ٠٣٨)	-		مردودات مبيعات
١٥ ٧٨٢ ٤٦٨	١٦ ٩٢٤ ١٢٠	(٣/١٧، ١٤-٣)	إيرادات خدمات مؤداة
١٤ ٨١٠ ٠٤٥	٢٨ ١٧٨ ٦٨١		إجمالي الإيرادات
			يخصم:
(٩٨١ ٩٥٥)	(٥ ٨٤٨ ٨٢٢)	(١٨، ١٥-٣)	تكاليف المبيعات
٢ ٤٤٣ ٤١٧	-		تكلفة مردودات مبيعات لراضى
(١١ ٢٦٧ ٥٩٠)	(١١ ٤٨٤ ٨٦٤)	(١٥-٣)	تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
(١٠ ٩٠٧ ٢٢٦)	(١١ ٨٤١ ٢٢٨)	(٤، ٢-٣)	اهلاك اصول التشغيل
(٥ ٩٠٢ ٨١٩)	(٩٩٦ ٢٣٣)		مجمل ارباح (خسارة) النشاط
٨ ٥٩٥ ٨٩٠	٣ ٠٠٢ ٩١٥		إيرادات تشغيل أخرى
٢ ٦٩٣ ٠٧١	٢ ٠٠٦ ٦٨٢		
			(يخصم) يضاف:
(٢٥ ٧٨٩)	٥ ٩٢٦ ٦٧٥	(٢/١٧، ١٤-٣)	صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة
(٤ ٣٩٢ ٤٧٠)	(٨ ١٣٣ ٣٥٨)	(١٥-٣)	مصروفات بيعية و تسويقية
(٢٤ ٢٥٠ ٦٦٠)	(٢٥ ٣٦٤ ٤٤٧)	(١٩، ١٥-٣)	مصروفات إدارية وعمومية
(١ ٨٥٤ ٦٥١)	(٢ ٨٨٩ ٥٦٧)	(٤، ٢-٣)	إهلاك اصول ثابتة
(٩٢ ٣٨٩)	(٥٤ ٣٦٧)		مصاريف بنكية
-	(٤ ٢٨٧ ٦٥٢)		الاضمحلال فى أرصدة العملاء
٧ ١٢٤ ٧٨٠	-		رد الأضمحلل فى أرصدة العملاء
(١٨ ٢٠٣ ٢٧٩)	(٩٨٢ ٤٩٢)	(١١)	مخصص مطالبات مكونة
-	(٦٧ ٦٧٨)		الانخفاض فى قيمة المدينون
٤ ٢٠٦ ٠٤٥	٣ ٣٨٢ ٩٥٦	(١١)	مخصص مطالبات انقضى الغرض منه
(٣٤ ٧٩٥ ٣٤٢)	(٣٠ ٤٦٣ ٢٤٨)		الخسائر الناتجة من التشغيل
٤٢٤ ٧٥٠	(٣٧٥ ٠٠٠)		(خسائر) ارباح رأسمالية
١٨ ٤٠٠ ٣٥٩	٢٢ ٩٤٩ ٥٠٠	(٢٠)	فوائد دائنة
٨ ٣٨٣ ٠٢١	٤ ٦٦٠ ٥٣٠		فروق عملة
٢٧ ٢٠٨ ١٣٠	٢٧ ٢٣٥ ٠٣٠		
(٧ ٥٨٧ ٢١٢)	(٣ ٢٢٨ ٢١٨)		صافي خسارة العام قبل ضريبة الدخل
-	(٢ ٧٦٥ ٠٤٢)	(١٨/٣)	ضريبة الدخل الحالية
(١ ٥٠٨ ٩٩٣)	(١ ٤٤٤ ٤٨٥)	(١٨/٣)	الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التزام
(٩ ٠٩٦ ٢٠٥)	(٧ ٤٣٧ ٧٤٥)		صافي خسارة العام بعد الضريبة
			نصيب مساهمى الشركة القابضة فى خسائر العام
(٣ ٥٩٥ ١٨٧)	(٤ ٤٣٣ ٣٨٣)		نصيب الأقلية فى خسارة العام للشركة التابعة
(٥ ٥٠١ ٠١٨)	(٧ ٠٠٤ ٣٦٢)	(٢١)	
(٩ ٠٩٦ ٢٠٥)	(٧ ٤٣٧ ٧٤٥)		النصيب الأساسى للسهم فى خسارة العام (جنيه/سهم)
(١٠,٠٠٣)	(١٠,٠٠٤)	(١٦)	

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات في حقوق الملكية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن السنة المالية من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

الإجمالي	حقوق الإقامة	صافي خسائر (أرباح) العالم	(الخسائر) الأرباح المرحلة	الإحتياطي القانوني	فائض بيع أسهم خفيفة	رأس المال المدفوع	إيضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٩٩٤ ٣٠٨ ٨٠٣	٧٨ ٤٧٦ ٥٣٦	٤ ١٠٢ ٩٨٦	(٢١٨ ٢٩٨ ٥٢٥)	١٢٣ ٩٨٦ ٧٥٤	٦ ٠٤١ ٠٥٢	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠٩ الرصيد في ٣١ ديسمبر
-	-	(٤ ١٠٢ ٩٨٦)	٤ ١٠٢ ٩٨٦	-	-	-	المحول إلى الخسائر المرحلة
-	-	-	-	٦ ٠٤١ ٠٥٢	(٦ ٠٤١ ٠٥٢)	-	أقال فائض بيع أسهم الخزينة في الأرباح المرحلة
-	-	-	(٢٣٣ ١٦١)	٢٣٣ ١٦١	-	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
(٩ ٠٩٦ ٢٠٥)	(٥٥٠ ١٠١٨)	(٣ ٥٩٥ ١٨٧)	-	-	-	-	صافي خسارة العام
٩٨٥ ٢١٢ ٥٩٨	٧٢ ٩٧٥ ٥١٨	(٣ ٥٩٥ ١٨٧)	(٢١٤ ٥٢٨ ٧٠٠)	١٣٠ ٣٦٠ ٩٦٧	-	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠١٠ الرصيد في ٣١ ديسمبر
-	-	٣ ٥٩٥ ١٨٧	(٣ ٥٩٥ ١٨٧)	-	-	-	المحول إلى الخسائر المرحلة
-	-	-	(٥٣١ ٥٧٤)	٥٣١ ٥٧٤	-	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
(٧ ٤٣٧ ٧٤٥)	(٧ ٠٠٤ ٣١٢)	(٤٣٣ ٣٨٣)	-	-	-	-	صافي خسارة العام
٩٧٧ ٧٧٤ ٨٥٣	٦٥ ٩٧١ ١٥٦	(٤٣٣ ٣٨٣)	(٢١٨ ٦٥٥ ٤٦١)	١٣٠ ٨٩٢ ٥٤١	-	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠١١ الرصيد في ٣١ ديسمبر

تعتبر الأيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية للشركة وشركتها التابعة

عن السنة المالية من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

السنة المالية	السنة المالية	إيضاح رقم
من ٢٠١٠/١/١ وحتى ٢٠١٠/١٢/٣١	من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٧ ٥٨٧ ٢١٢)	(٣ ٢٢٨ ٢١٨)	صافى خسارة العام قبل ضريبة الدخل
		تسويات لمطابقة صافى الخسارة لصالفى الأموال الناتجة
		من أنشطة التشغيل
١٢ ٧٦١ ٣٨٦	١٤ ٧٣٠ ٧٩٥	(٤) إهلاك الأصول الثابتة
٥٨ ٤٧٤	٦٦٦ ٦٠٠	إستهلاك حقوق أستغلال علامات تجارية
-	٤ ٢٨٧ ٦٥٢	الانخفاض فى رصيد العملاء
(٧ ١٢٤ ٧٨٠)	-	رد الانخفاض فى رصيد العملاء
١٨ ٢٠٢ ٢٧٩	٩٨٢ ٤٩٢	مخصص مطالبات مكونة
(٤ ٢٠٦ ٠٤٥)	(٣ ٣٨٢ ٩٥٦)	مخصص مطالبات إنتفى الغرض منه
	٦٧ ٦٧٨	الانخفاض فى قيمة المدينون
(٧ ٠٧٨ ٦٦٤)	-	إيرادات أخرى
(٤٢٤ ٧٥٠)	٣٧٥ ٠٠٠	الارباح الرأسمالية
٤ ٦٠١ ٦٨٨	١٤ ٤٩٩ ٠٤٣	
		التغير فى بنود رأس المال العامل
٧٦ ٤٧١ ٦١١	(٤٤ ١١٤ ١٢٨)	الزيادة (النقص) فى العملاء (بالصافى)
(٩٥٠ ١٩٠)	(٢٦٠ ٩٠٩)	(الزيادة) فى المخزون
(٢ ٢٢٦ ٩٥٥)	(٨٥٦ ٤٩٨)	(الزيادة) فى مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)	-	مدفوعات شراء حقوق أستغلال علامات تجارية
(٣٧ ٨٤٥ ٧٢٨)	(٤١ ٥٢٧ ١١٨)	(الزيادة) فى أعمال تحت التنفيذ
٤ ٦٧٢ ٥٢٩	(٣ ٠٦٤ ٩٥٠)	(النقص) فى الدفعات المقدمة من العملاء
(١٢٣ ٢٠٨)	٤٥ ٨٥٣ ١٦٨	الزيادة (النقص) فى الدائون وأرصدة دائنة أخرى
(٢٧ ٧٨٠ ٣٧٧)	(١١ ٤٣٥ ١٠٥)	التغير فى التكاليف التقديرية لتنمية أراضى مباحة
(٧٨٧ ٣٠٧)	(٩ ٧٤١ ٩١٩)	(النقص) فى مستحقات هيئة التنمية السياحية
(٣ ٥٧٩ ٧٧١)	(٢ ١٥٢ ٠٤٤)	(١١) المستخدم من مخصص المطالبات المتوقعة
٥ ٤١١ ٣٦٦	-	الزيادة (النقص) فى دائنو شراء أراضى
(٦٦٦ ١٠٣)	-	ضرائب دخل مسددة
١٥ ١٩٧ ٥٦٥	(٥٢ ٨٠٠ ٤٦٠)	صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) المتاحة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(٤٢ ٦١٥ ٢١٣)	(١٨ ٤٥٢ ٩٦٣)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ وإستثمارات عقارية
٤٢٤ ٧٥٠	١١ ٤٧٠	مقبوضات من بيع أصول ثابتة
(٤٢ ١٩٠ ٤٦٣)	(١٨ ٤٤١ ٤٩٣)	صافى النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الإستثمار
(٢٦ ٩٩٢ ٨٩٨)	(٧١ ٢٤١ ٩٥٣)	صافى النقدية وما فى حكمها المستخدمة خلال العام
(٨ ٤٥٨ ٢٥٨)	(٢ ٥٣٧ ٧٧٧)	فروق تقييم الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
٣٠٩ ٢١٨ ٥٤٥	٢٧٣ ٧٦٧ ٣٨٩	رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول المدة
٢٧٣ ٧٦٧ ٣٨٩	١٩٩ ٩٨٧ ٦٥٩	(١٠) رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية المدة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية من أول يناير ٢٠١١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في ٤ أ شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ الدكتور/ سمير مكارى - عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ /محمد إبراهيم كامل أبو العيون (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٧).

(ب) غرض الشركة

ب-١ الشركة المصرية للمنتجات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكني متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحي والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير.

ب-٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة في مطاعم وكافيتريات ونادي صحي ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنس وجولف وإسكواش ، صالة ترفيهية وديسكو وصالة اجتماعات وأفراح وملاعب وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهي ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها. وتمتلك الشركة المصرية للمنتجات السياحية نسبة ٦٩,٣٨% من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم اتباع نفس السياسات والاسس المحاسبية الموضحة أدناه مقارنة بأحدث قوائم مالية سنوية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٢-٢ مبادئ تجميع القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة

- تتضمن القوائم المالية المجمعة المرفقة الأصول والالتزامات ونواتج أعمال الشركة المصرية للمنشآت السياحية وكافة الشركات التابعة لها والتي تسمى "المجموعة" والتي تسيطر عليها الشركة الأم وأسس إعداد القوائم المالية المجمعة كما يلي:-
- تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة.
 - حقوق الأقلية من صافي حقوق الملكية ومن نواتج أعمال الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم تم فصلها في بند منفصل بالقوائم المالية المجمعة وقد تم احتساب نسبة حقوق الأقلية في أصول والالتزامات الشركات التابعة عند الإقضاء.
 - تكلفة الإقضاء تم تبويبها بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات المملوكة في تاريخ الإقضاء وهي مساوية للقيمة الدفترية وفي حدود نسبة الشركة الأم التي تم الحصول عليها في ذلك التاريخ.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية وهي ذات السياسات المطبقة بأحدث قوائم مالية سنوية تم إصدارها.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة وقت التعامل ، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.

كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٢-ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١٠). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناؤها من أجله ، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبند مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول:-

مباني	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٦ سنة
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
أثاث وتجهيزات فندقية	١٠ - ٦ سنوات
أعمال التكييف والمحولات ولوح الكهرباء	٥ سنوات
المساعد	١٠ سنوات
المطابخ ومهمات التشغيل	١٠ سنوات
شبكات الاتصال والانترنت	٥ سنوات

٣-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الإضمحلال - إن وجدت (إيضاح ٣-١٠).

٤-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٥-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي : يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل.

٦-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأراضي المبيعة

القياس الأولى : تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المبيعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق أراضي كل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المبيعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لإعمال تنمية الأراضي (٣-٥) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المبيعة لكل مرحلة على حدة، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعددة سنوياً بمعرفة الإدارة الفنية لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعتمدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل .

٧-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوماً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الأضمحلال (إيضاح ١٠/٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

٨-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

٩-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملًا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٠-٣ الأضمحلال

أ- الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مضمحل إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل.
- يتم حساب خسارة الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.
- يتم اختيار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل وبالنسبة للأصول المالية الأخرى يتم إجراء الاختبار على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الأضمحلال عند حدوثها بقائمة الدخل.
- يتم رد خسائر الأضمحلال إذا ما أمكن ربط الرد بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل.

ب- الأصول غير المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية لأصول الشركة بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد إذا ما كان هناك أي مؤشر على إضمحلال تلك الأصول. في حالة وجود أي مؤشر على الأضمحلال فيتم تقدير القيمة الأستردادية للأصل.
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية لأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به تزيد عن قيمته الأستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في قائمة الدخل.
- تتمثل القيمة الأستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس تقييم السوق المحلي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل.

- يتم رد أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الاستردادية. ويتم الرد في حدود القيمة الدفترية للأصل والتي يتم تحديدها بعد خصم عبئ الإهلاك أو الاستهلاك الذي كان يتعين خصمه إذا لم يتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال وبحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية.

١١-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، وإذا كان التأثير هاما فأنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنفود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائما، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٢-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٣-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقا لأساس الاستحقاق.

١٤-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتحقق الإيراد بالنسبة لمبيعات الأراضي بالتقسيم وفقا لشروط التعاقد وبعد التسليم للعميل والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصصا من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

- إيراد الفوائد

يتم إثبات الفوائد الدائنة وفقا لأساس الاستحقاق.

١٥-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقا لأساس الاستحقاق.

١٦-٣ تكاليف تمويلية (بالصافي)

يتضمن بند صافي تكاليف تمويلية على الفوائد المدينة والفوائد الدائنة على الأموال المستثمرة بالإضافة إلى فروق العملات الأجنبية.

١٧-٣ مصروفات الفوائد

يتم إثبات مصروفات الفوائد المتعلقة بالقروض بقائمة الدخل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

١٨-٣ ضرائب الدخل

تشمل ضرائب الدخل على الأرباح والخسائر للسنة الضريبية الحالية والمؤجلة. يتم الاعتراف بضرائب الدخل بقائمة الدخل فيما عدا الضرائب المتعلقة ببند مثبتة مباشرة في حقوق المساهمين، ففي هذه الحالة يتم إثباتها ضمن حقوق المساهمين.

تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الضريبي للسنة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية وأي تسوية لضريبة مستحقة عن سنوات سابقة.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الميزانية أخذاً في الاعتبار الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض القوائم المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. يتم قياس قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ الميزانية.

يتم إثبات أصل ضريبي مؤجل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل. يتم مراجعة الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

١٩-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراه كأسهم خزانه ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٠-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢١-٣ النصيب الأساسي للمساهمين في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي للمساهمين العادى في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٢-٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة وبفلس أسس التعامل مع الغير.

(٤) الأصول الثابتة

يشتمل بند الأصول الثابتة (بالصافي) الظاهر بقائمة الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ فيما يلي:-

بيــان

صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة	صافي التكلفة
الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول	الائتمانية للأصول
في	في	في	في	في	في	في	في	في	في	في	في	في
٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١١/١/١	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١١/١/١	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١١/١/١	٢٠١١/١/١	٢٠١١/١/١	٢٠١١/١/١	٢٠١١/١/١
٣٢ ٦٨١ ٨٥٥	٩٩ ٠٠٢ ٨٤٠	٢ ٧٦٠ ٧٤٠	-	١ ٠٦١ ٨٦٥	١ ٦٩٣ ٩١٥	١٠١ ٧٦٣ ٥٨٠	١٢ ٥٥٦ ٠١٤	١٢ ٠٣٤ ٤٠٤	٣٤ ٣٧٥ ٧٧٠	٥٢١ ٦١٠	-	-
١ ٠٩٣ ٠٤٨	١ ٠٥٣ ٢٨١	١ ١١٨ ١١٨	-	١ ٣٩٩ ٥١٧	٩٧٨ ٦٠١	٢ ١٧١ ٣٩٩	٩٩ ٧٥٠	٩٩ ٧٥٠	٢ ٠٧١ ٦٤٩	٢ ٠٧١ ٦٤٩	-	-
٣ ٦٥٩ ٥٠٦	٣ ٥٨٠ ٤٧٨	١ ٠٨٩ ٥٥٤	-	٢ ٩٨٨ ١٣٣	٧٩١ ٤٢١	٤ ٦٧٠ ٠٣٢	٧١٩ ١٠٥	٤ ٤٥٠ ٩٢٧	٤ ٤٥٠ ٩٢٧	٤ ٤٥٠ ٩٢٧	-	-
٣ ٤٣ ٥٩٦	٤١٣ ٩٠٦	٥٧٨ ٤٨١	-	١ ٣٦١ ٨٤٠	٤٤٦ ٦٤١	٩٩٣ ٣٨٧	٢٠٢ ١٥٠	٧٩٠ ٢٣٧	٧٩٠ ٢٣٧	٧٩٠ ٢٣٧	-	-
٧٠ ٠١١ ٠٣٥	٦٣ ٥٥٩ ٨٣٨	١ ٦ ٥١١ ٤٤٧	-	٧ ٨٦٥ ٦٨٠	٨ ٦٤٥ ٧٦٧	٨٠ ٠٧١ ٢٨٥	١ ٤١٤ ٤٨٣	٧٨ ٦٥٦ ٨٠٢	٧٨ ٦٥٦ ٨٠٢	٧٨ ٦٥٦ ٨٠٢	-	-
١٨ ٨٠٥ ٣٥٧	١٧ ٨٤٨ ٤٠١	٣ ٧٢١ ٦٦٣	-	٩٥٦ ٩٥٦	٢ ٧٦٩ ٧٠٧	٢١ ٥٧٥ ٠٦٤	-	٢١ ٥٧٥ ٠٦٤	٢١ ٥٧٥ ٠٦٤	٢١ ٥٧٥ ٠٦٤	-	-
٨ ٣٨٥ ٣٥٨	٨ ١١٨ ٩٧٤	٨٣١ ١٢٢	-	٢ ٩٧ ٣٢٦	٥٣٣ ٧٩٦	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٠ ٩٤٢	٨ ٩١٩ ١٥٤	٨ ٩١٩ ١٥٤	٨ ٩١٩ ١٥٤	-	-
٧٣ ٣٩١ ١٤٢	٧١ ٠٨٠ ١٩٤	٧ ٩٧٩ ٨٦١	-	٢ ٧٢١ ٢٢١	٥ ٢٥٨ ٥٩٥	٢٩ ٦٠ ٠٥٥	٤١٠ ٣١٨	٧٨ ٦٤٩ ٧٣٧	٧٨ ٦٤٩ ٧٣٧	٧٨ ٦٤٩ ٧٣٧	-	-
٤ ٢٠٥ ٠٤٣	٣ ٧٨٤ ٧٣٠	٤ ٥٣٩ ٩٧٢	-	١ ٢٥٣ ٢٥٢	٣ ٢٩٠ ٢٧٧	٨ ٣٢٤ ٧٠٢	٨٤٤ ٤٠٧	٧ ٤٩٥ ٣٢٠	٧ ٤٩٥ ٣٢٠	٧ ٤٩٥ ٣٢٠	-	-
-	٩ ٧٥٩ ٩٩٥	-	-	-	-	٩ ٧٥٩ ٩٩٥	٩ ٧٥٩ ٩٩٥	-	٩ ٧٥٩ ٩٩٥	-	-	-
-	٢ ٩٥٥ ٠٠٠	-	-	-	-	٢ ٩٥٥ ٠٠٠	٢ ٩٥٥ ٠٠٠	-	٢ ٩٥٥ ٠٠٠	-	-	-
-	٢ ٦٣٥ ٩١١	-	-	-	-	٢ ٦٣٥ ٩١١	٢ ٦٣٥ ٩١١	-	٢ ٦٣٥ ٩١١	-	-	-
-	١ ١٣٩ ٠٥٥	-	-	-	-	١ ١٣٩ ٠٥٥	١ ١٣٩ ٠٥٥	-	١ ١٣٩ ٠٥٥	-	-	-
١ ٦٣ ٠٩٧ ٥٥٠	٢ ٤٧ ٤٨٨ ٦١٧	٣ ٩ ١ ٣٥ ٩٥٨	(٣ ٥٥٧)	١ ٤ ٧٣ ٠ ٧٩٥ ٢ ٤ ٤ ٠ ٨ ٧٢ ٠ ٢ ٨ ٦ ٢ ٢ ٤ ٥ ٧ ٥	(٣ ١٥ ٧ ٢ ١)	٩ ٩ ٤ ٣ ٤ ٠ ٧ ١ ١ ٨ ٧ ٥ ٠ ٦ ٢ ٧ ٠	-	-	-	-	-	

تتضمن الأصول أصول مملوكة دفترنا بابت كالتالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ مبلغ ٤٨٤ ٥٢٧ جنيه مصري وتشتمل في الآتي:-

جنيه مصري	
٣٤٩ ٤٣٧	وسائل نقل وانتقال
٧٣٤ ٠٦١	آلات ومعدات
١ ٠١٦	أثاث
٨٢ ٨٣٠	مبانى (كرفانات)
١ ٣٦٠ ١٤٠	أجهزة كمبيوتر
٢ ٥٢٧ ٤٨٤	
١١ ٨٤١ ٢٢٨	وفق تعديلات الإحصائيات كالتالي:-
٢ ٨٨٩ ٥٦٧	أصليات أصول تشتمل
١ ٤٧٣ ٠ ٧٩٥	أصليات أصول إدارية

٥- مشروعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ فيما يلي:-

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
		<u>شركة سهل حشيش</u>
١١٦ ١٥٢ ٠٩٦	١٠٤ ١١٧ ٦٩٢	أراضي
٦١ ٥٠٩ ٨٨٧	--	أعمال منفذة بواسطة شركة سهل حشيش
٣٧ ٨٥٣	١ ٠٣٨ ٢٠٢	توريد أثاث الشقق الفندقية
٩ ١٧٩ ٥٣٨	--	أعمال تكييف
٢ ٦٨٦ ٩٣٤	--	أعمال مصاعد
٢ ٤٧٣ ١٨٩	--	محولات ولوح كهربية
٥٣٧ ٤٨٦	--	توريد مطابخ المطعم الرئيسي وعينات الشقق الفندقية
--	٢٨٣ ١٠٤	أعمال شبكات الانترنت
١ ٠٨٨ ٧٣٠	١ ٣١٦ ٩٢٤	مقاولين دفعات مقدمة
		<u>الشركة المصرية للمنتجات السياحية</u>
--	٨ ٠٦٧ ٠٦٩	شبكة الكهرباء
--	٦٦٠ ٨٣٧	مد شبكات
١٨٣ ٠٥٢	--	محطة التحلية
٥٥٦ ٩٦٨	--	مشروعات تحت التنفيذ - متنوعة
٥ ٢٠٦ ٥٩٣	٢ ٧٧٣ ١٢٨	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
<u>١٩٩ ٦١٢ ٣٢٦</u>	<u>١١٨ ٢٥٦ ٩٥٦</u>	

- تدرج المشروعات تحت التنفيذ كأصول ثابتة عند إتمام تنفيذها.

٦- حقوق استغلال علامات تجارية

تتمثل حقوق استغلال علامات تجارية في قيمة المستحق لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة لقاء حق استغلال أسمها التجاري في أعمال الترويج والدعاية بمعرفة الشركة المصرية للمنتجات السياحية لمدة تبلغ ٩ سنوات تبدأ من شهر نوفمبر ٢٠١٠ بقيمة أجمالية تبلغ ستة ملايين جنيه مصري تستحق السداد على ثلاثة أقساط سنوية تبدأ من تاريخ التعاقد وذلك لصالح مشروع الشركة المعتمزم تنفيذه بالمرحلة الثانية بالأرض المخصصة للشركة بمنطقة سهل حشيش ، ويتم استهلاك القيمة على قائمة الدخل ضمن مصروفات بيعيه وتسويقية . وفيما يلي بيان بالرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ :

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصري</u>	
٥ ٩٤١ ٥٢٦	رصيد أول المدة في ٢٠١١/١/١
(٦٦٦ ٦٠٠)	يخصم : المستهلك خلال العام ضمن مصروفات البيع والتوزيع
<u>٥ ٢٧٤ ٩٢٦</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

وتتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ فيما يلي:-

الرصيد في ٢٠١٠/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٦ ٤٨٤ ٢١٧	٢٨ ٢١٨ ٦٢٣	١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد ٧٣٢ ٤٤٠ متر مربع
١٢٨ ٤٠٠ ١٢٤	١٥٠ ٨٩٦ ٥٢٩	٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد لمساحة ٤ ٩٢٥ ٦٠٣ متر مربع
٢٨٦ ٣٩٢ ٧١٠	٢٩٩ ٢١٥ ٥٨٨	٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة لمساحة ٣١٢ ٢٩٦ ٢٨ متر مربع
٥٥٣ ٢١٥	٥ ٠٢٦ ٦٤٤	٤-٧ تكلفة إنشاء مشروع صواري
٤٤١ ٨٣٠ ٢٦٦	٤٨٣ ٣٥٧ ٣٨٤	

(*) قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية المتخصصة (WATG) لتقييم كافة عناصر التكلفة التقديرية لمشروع الشركة في ضوء التعديلات المتوقعة للمخطط العام للمشروع ، ونظرا للإحداث الاقتصادية التي مرت بها جمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠١١ ، وما صاحبها من قرارات حكومية بسحب أرض المرحلة الثالثة بالمشروع والجاري حاليا اتخاذ الإجراءات القضائية حياله كما هو مبين تفصيلا بإيضاح ٧-٣ أدناه والذي قد يؤثر على البيانات والمعلومات والافتراضات الفنية المحايدة المرتبطة بتقدير عناصر التكلفة المشار إليها أعلاه ، فمن ثم فقد قامت الشركة في ضوء البيانات المالية والفنية المتوافرة لديها حاليا بأعداد تقديرات مالية لتلك العناصر لاحتساب التكلفة لحين الانتهاء من كافة المعوقات المرتبطة باستكمال تلك الدراسة بالصورة المناسبة بمعرفة بيت الخبرة المشار إليه أعلاه .

(**) تتضمن تكلفة الأعمال المنفذة خلال العام نسبة ٥٠% من راتب السيد العضو المنتدب مقابل إشرافه الفني على الأعمال بموقع الشركة بمنطقة سهل حشيش بمدينة الغردقة.

١-٧ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض ترميمها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥% من ثمن البيع وقت التصرف ويحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠% سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأراضي المباعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المباعة.
- وفي ضوء عملية إعادة الرفع المساحي للمرحلة الأولى في عام ٢٠٠٨ والذي تم بمعرفة خبراء الشركة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨١٧ ٦٠٤ ٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٨٦٢ ٣٤٧ ٤ متر مربع . وقد أدرجت فروق قيمة المساحات التعاقدية تخفيضاً من رصيد دائنو شراء الأراضي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدلة المعدة من قبل خبراء الشركة مبلغ ٨١٥ ٧٤٢ ٢٥١ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٥١,٧٧٣ جنيه مصري .

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية (وزارة السياحة) ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع.

- في ضوء عملية إعادة الرفع المساحي للمرحلة الثانية في عام ٢٠٠٨ والمشار إليه في (١-٧) فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٦٧ ٠٣٢ ٧ متر مربع وتبلغ المساحات المقررة بيعها من تلك المرحلة ٩٢٢ ٩٤٢ ٦ متر مربع ، وقد أدرجت فروق قيمة المساحات ضمن رصيد داننو شراء الأراضي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .
- بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدلة المعدة من قبل خبراء الشركة مبلغ ٧٠١ ٦٠٧ ٣٩٢ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦٠ جنيه مصري. هذا وعند قيام الشركة ببيع قطعة من أرض المشروع يستحق للهيئة ٧,٥% من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزيد بنسبة ١٠% سنويا وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة ، ويسرى قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمشار إليه في الإيضاح (١-٧) على أراضي المرحلة الثانية من المشروع.

٣.٧ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٠/٢٤/١٩٩٥ .
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفي الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافي الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه ، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٦/٢/٢٠٠٧ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١,٤٠ دولار للمتر المربع.
- وطبقاً للرفع المساحي المعد بمعرفة خبراء تم الاستعانة بهم عن طريق الشركة خلال عام ٢٠٠٨ فإن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦ ٣١٢ ٢٨ متر مربع.
- وطبقاً للحصر المساحي المعد بمعرفة الشركة الموضح عاليه فإن تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) تبلغ ٨١٩ ٤١١ ٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٤٠ ٧٤٠ ٢٣١ جنيه مصري والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة وقد بلغ المسدود منها ٣٥٩ ٥٦٧ ٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ويبلغ باقي قيمة المستحق للهيئة في ضوء الحصر المبين عاليه مبلغ وقدره ٥٤٥ ٦٦٨ ٢٠٩ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٨١٩ ٨٥١ ٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن داننو شراء أراضي . مع العلم بأنه لم يتم إبرام تعاقد تخصيص أرض المرحلة الثالثة بعد .
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة السابعة - استثمار) في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد تحدد لها جلسة ٢٧ سبتمبر ٢٠١١ وقيدت الدعوى تحت رقم ٥٥١٥٨ /٦٥ ق ، وتحديد أول جلسة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ للنظر بالدعوى وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني، ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن بالإضافة إلى ما سبق تبحث الشركة حالياً اللجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة والهيئة العامة للتنمية السياحية ، هذا ويرى السيد المستشار القانوني للشركة إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)

- في إطار قيام الشركة بتنفيذ مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بالمرحلة الثانية فقد قامت الشركة بإبرام إتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة -FZC (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام وذلك طبقاً للشروط التالية :
- تمنح الشركة المصرية للمنتجات السياحية (المالك) شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة حق إيجار قطعتي أرض المشروع (٣٧,٣٨) بمبلغ رمزي يبلغ ١٠٠ دولار فقط سنوياً طوال مدة العقد ضماناً لحقوق المطور من هذا العقد .
- يقوم المطور بتنفيذ كافة أعمال التسويق المنوط به عن طريق موظفيه على أن يتحمل تكلفتها المالك وذلك في حدود ٣% من موازنة المبيعات المعتمدة كما يحصل المطور أتعابه كالتالي :

أولاً : عمولة البيع

- مع مراعاة ما ورد ببنود التعاقد (من ١٢/٦ حتى ١٤/٦) فإن للمطور نسبة ٦% من كافة المبيعات المحققة تستحق على أساس العقود الموقعة وبعد سداد نسبة الدفعة المقدمة والحصول على باقي قيمة البيع بشيكات أو أى وسيلة سداد مضمونة أخرى من المالك .
- يستثنى من شرط نسبة ٦% الوحدات المتبقية من المشروع والتي سيتم بيعها إلى المالك نفسه أو احد مساهميه أو شركائه التابعة أو الشقيقة على الا تزيد عن عدد ٥٠ وحدة فقط .
- في حال الاحتياج إلى الاستعانة بخبراء من خارج شركة المطور اتفق الطرفان على تحمل تكلفة عمولة البيع لهم كالتالي :
- حتى نسبة ٢% يتحملها المطور ، ما زاد عن ٢% حتى ٤% يتحمل المطور ٢% والمالك يتحمل الباقي ، ما زاد عن ٤% يتحمل المالك نسبة ٢% والباقي يتحملة المطور على أن يكون في جميع الحالات لا تزيد نسبة العمولة التي يتحملها المالك عن ٨% من اجمالي المبيعات شاملة عمولة المطور نفسه . هذا وقد بلغ قيمة العمولة المستحقة عن اجمالي قيمة العقود المبرمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ مبلغ وقدره ٩٨٨ ٢٥٤ ٣ جنيه مصري . وبلغ قيمة الرصيد الغير مسدد منها في ذلك التاريخ والمدرج ضمن بند المصروفات المستحقة (إيضاح -١٣) مبلغ وقدره ١٠٤ ٤٧٤ ٢ جنيه مصري .

ثانياً : حافز الإدارة

بالإضافة إلى عمولة البيع المبينة عليه يتقاضى المطور حافز تطوير وإدارة المشروع تبلغ ١٥% من ربح المشروع قبل الضرائب تحتسب طبقاً للأسس المتفق عليها بالتعاقد وبعد استقطاع من إيرادات المشروع تكلفة اعتبارية للمتر المربع الواحد تبلغ ٢٤ دولار أمريكي للمتر المباع من المشروع وتحسب النسبة في حال زيادة ربح المشروع قبل الضريبة على ١٠ ملايين دولار أمريكي للسنة الأولى على أن يزداد صافى الربح قبل الضريبة المتخذ أساساً للتحاسب بنسبة ٣% مركبة سنوياً . هذا وقد بلغت قيمة تلك الحوافز المستحقة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ مبلغ وقدره ٦١٧ ٦٧٣ جنيه مصري مدرجة ضمن بند المصروفات المستحقة (إيضاح -١٣) .

٨- عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل عملاء وأوراق القبض والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ فيما يلي:

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٤٣ ٥٣٩ ٥٣٥	٣٤١ ٨٤٩ ٠١٧	عملاء - أراضي (*)
--	٤٧ ٥١١ ٦٧٨	عملاء وأوراق قبض مشروع صواري (**)
٥ ٤٢٨ ٢٠٨	٩ ٢٥٦ ٦٦٩	عملاء - خدمات
٣٤٨ ٩٦٧ ٧٤٣	٣٩٨ ٦١٧ ٣٦٤	
(٩ ٠٦٧ ١٤١)	(٣ ١٤٠ ٤٦٥)	<u>يخصم:</u> الفوائد المؤجلة
(٨ ٠١٧ ٠٠٠)	(١١ ٢٦٤ ٦٥٣)	<u>يخصم:</u> الانخفاض في رصيد العملاء
٣٣١ ٨٨٣ ٦٠٢	٣٨٤ ٢١٢ ٢٤٦	

- لإغراض تصوير القوائم المالية تم توييب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ كالتالي :

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	عملاء وأوراق قبض - أصول طويلة الأجل
٨١ ١٢٨ ٣٩٩	٦٨ ١٦٢ ١٠٣	
٢٥٠ ٧٥٥ ٢٠٣	٣١٦ ٠٥٠ ١٤٣	عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة
٣٣١ ٨٨٣ ٦٠٢	٣٨٤ ٢١٢ ٢٤٦	

(*) يبلغ رصيد أوراق قبض المستلمة مقابل رصيد العملاء- اراضى مبلغ ٦٢٠ ١١٧ ٢٣ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ، يتم خصمها من رصيد العملاء لدى التحصيل .
 (***) تتضمن أرصدة عملاء وأوراق قبض مشروع صواري مبلغ ٩٩٣ ٩٤٧ ٠٩٣ جنيه مصري تتمثل في قيمة أوراق القبض المستلمة من العملاء المتعاقدين لشراء وحدات المشروع حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .

٩- مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى

يتمثل بند مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ فيما يلي:

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	تأمينات خطابات الضمان
٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	عهد نقدية وسلف
٧٥ ٢١٦	١٠ ٦٥٦	مصروفات مدفوعة مقدماً
٩١٤ ٨٢٣	٧٩٣ ٨٣٩	تأمينات لدى الغير
٢٤١ ٣٢٩	٢٧٥ ٣٣٠	فوائد مستحقة
٢ ٨٨٦ ٩٢٢	١ ٠٠٤ ٤٨٢	مدينو مقاولون وموردون
١٧٤ ٤٧٥	--	مدينون متنوعون
٣١٩ ٤٣٤	٨٦٨ ٥٦٢	ضريبة مخصومة من المنبع-لوعية مستقلة (أذون الخزانة)
--	٢ ٧٦٥ ٠٤٢	ضرائب خصم من المنبع- مدينة
٢١٢ ١٧١	٢٦٢ ٩٥٧	ضريبة دخل مسددة عن مبيعات تم ردها (*)
٧ ٠٧٨ ٦٦٤	٧ ٠٧٨ ٦٦٤	
١١ ٩٥٣ ٠٣٤	١٣ ١٠٩ ٥٣٢	الانخفاض في قيمة المدينون
--	(٦٧ ٦٧٨)	
١١ ٩٥٣ ٠٣٤	١٣ ٠٤١ ٨٥٤	

(*) يتمثل رصيد مصلحة الضرائب على الدخل المدين بمبلغ وقدره ٧ ٠٧٨ ٦٦٤ جنيه مصري في قيمة الفروق الناتجة لصالح الشركة عن عملية الفحص الضريبي عن السنوات المالية ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ من واقع الإقرارات المعدلة عن تلك السنوات والمعتمدة من المأمورية من واقع نماذج الفحص الضريبي لها، هذا وسيتم تسوية تلك المديونية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية .

١٠- النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ فيما يلي:-

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية بالصندوق
١٥٤ ٤٩٤	١٥٧ ٤٤٨	بنوك - حسابات جارية-جنيه مصري
٣٧ ٧١٢ ٠٥٢	٢٨ ٤٠٢ ٠٢٧	بنوك - حسابات جارية- دولار أمريكي
٣٥ ٧٠٥ ٤٤٨	١٢ ٢٤٣ ١٢٥	بنوك - حسابات جارية- يورو
٣٥ ٦٩٧	٨٨ ٥١١	بنوك - ودائع-جنيه مصري
٣١ ٦٦٣ ٢٢٣	٥ ٥١٦ ٥٨٠	بنوك- ودايع- دولار أمريكي
٥١ ٦٨٥ ٥٢٥	٥٤ ١٤٤ ٠٠٠	أذون خزانة (**)
١١٦ ٨١٠ ٩٥٠	٩٩ ٤٣٥ ٩٦٨	الرصيد
٢٧٣ ٧٦٧ ٣٨٩	١٩٩ ٩٨٧ ٦٥٩	

(*) تتمثل أذون الخزانة في قيمة شراء أذون خزانة لصالح الشركة عن طريق البنك العربي الافريقي الدولي وبنك مصر إيران تستحق خلال فترة ثلاثة شهور من تاريخ الميزانية بقيمة اسمية تبلغ ١٠٢,٧٥٠ مليون جنيه .

١١- مخصص المطالبات					
الرصيد في	المستخدم خلال	مخصص انتفى	المكون خلال	رصيد	
٢٠١١/١٢/٣١	العام	الغرض منه	العام	٢٠١١/١/١	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٧٤١٠٠٠	(١٨٦٨٤٥٠)	(٨٦٥٥٠)	٩٨٢٤٩٢	٩٧١٣٥٠٨	مخصص مطالبات عملاء متوقعة
١٧٥٠٠٠٠	(٢٨٣٥٩٤)	(٣٢٩٦٤٠٦)	--	٥٣٣٠٠٠٠	مخصص المطالبات الأخرى
١٠٤٩١٠٠٠	(٢١٥٢٠٤٤)	(٣٢٨٢٩٥٦)	٩٨٢٤٩٢	١٥٠٤٣٥٠٨	الإجمالي

١٢- دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل بند دفعات مقدمة من عملاء الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ في الآتي:-

جنيه مصري

- أ- قامت الشركة بالحصول على دفعات حجز من بعض العملاء تحت حساب شراء أراضي وكذا وحدات ومشروع صواري ومشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش بلغ رصيدها في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ مبلغ ٣٧٥٣٧٢٤٨ جنيه مصري . هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع أحد عملاء الاراضي بالشركة مع رد دفعة التعاقد المسددة منه بمبلغ ٥٧٠٠٠٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٠٠٢٩١٣٤ جنيه مصري نظرا لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقد تأجلت الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢٠١٢/٤/٥ للاطلاع وتقديم مستندات .
- ب- دفعات مقدمة من عملاء إيجارات شركة سهل حشيش (الشركة التابعة) .

٧٧٨٨٠٤
٣٨٣١٦٠٥٢

١٣- دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل البند الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ فيما يلي:-

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٠٣٦٧٥٦٣	١٠١٦٠٧٤٧	دائنون متنوعون
٣٩٢٣٤٤١	٢٤٨٨٢٣١	مقاولين ضمان أعمال
١٣٢٨٨٤٤٩	٩٢٠٢٤٠٩	مقاولين وموردين
٢١٣٥٢٥٩	١٨١٦٥٧٤	مقاولين - تأمينات اجتماعية
٢٢٢٧٥٩	١٢٧٧١٥	هيئة التأمينات الاجتماعية
٣٠٠٥١٩	٣٣٦١٣٠٧	مصروفات مستحقة
٧٩٧١٦٧٨	٩٧٤٤٢٨٧	المستحق لجهات سيادية
١١١٨٠٦٣	٣٨٠٩٦٣٦	تأمينات صيانة (*)
١٢٥٧٥٠	١٢٠٤٤٢٢	تأمينات من الغير (محلات)
٣٩٣٤٩٩	٣٩٣٤٩٩	دائنو توزيعات
٤٨١٤٨٩	٤٣٨٧٢٨١٠	إيرادات مؤجلة (*)
٤٠٣٢٨٤٦٩	٨٦١٨١٦٣٧	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٨٨٤ ٣٩٩ ٤٣ جنيه قيمة ثمن البناء والتشطيب المسدد مقدما من عملاء مشروع صواري والتي سيتم الاعتراف بها لدى تنفيذ هياكل البناء وأعمال التشطيب للوحدات طبقا للتعاقبات مع العملاء . كما يتضمن رصيد تأمينات الصيانة المبين عاليه مبلغ ٤٩٠ ٧١٢ ٢ جنيه مصري الخاصة بمساهمة صندوق الصيانة وإدارة المنتجع المحصلة من عملاء مشروع صواري .

١٤- مستحقات لهيئة التنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات لهيئة التنمية السياحية الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ فيما يلي:-

١/١٤ مستحقات لهيئة التنمية السياحية – تستحق خلال عام

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٢ ٨٢٨ ٨٢٥	١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	- التزامات مستحقة لهيئة التنمية السياحية عن بيع أراضي المشروع
٢٢ ٨٢٨ ٨٢٥	١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	

٢/١٤ مستحقات لهيئة التنمية السياحية – طويلة الاجل

وتتويج مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية إلى قصيرة وطويلة الأجل تبعاً لسداد العملاء لأقساط بيع تلك الأراضي وعليه يبلغ بند مستحقات هيئة التنمية السياحية (طويلة الاجل) والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ كالآتي:

٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
١ ٠٩٨ ١٠٩	٣٩٨ ٨٥٥	مستحقات لهيئة التنمية السياحية – طويلة الاجل

١٥- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً (فقط سبعمائة مليون جنيه مصري) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصري هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري من توزيعات الأرباح التي قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح الممسد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصري.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفير أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصري إلى عشرة (١٠) جنيه مصري ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصري موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصري.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١١/٥/٢٠٠٦ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٦ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات ارباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥ . وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري بتاريخ ١٨/٧/٢٠٠٦.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصري بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدر والمسددة بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (إثنان مليار جنيه مصري) و زيادة رأس مال الشركة المصدر و المدفوع إلى مبلغ ٤٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهًا مصريًا يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصري تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصري (مائتان وإثنان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقا لشهادة بنك مصر ايران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصري. وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١ /٩/ ٢٠٠٧ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصري من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصري وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصري وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصري ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجاري في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٤ /٤/ ٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصري من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصري وليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١ ٠٥٠ مليون جنيه مصري (مليار وخمسون مليون جنيه مصري) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصري ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجاري في ٢٩ /٧/ ٢٠٠٨.

- فائض أسهم الخزينة

بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٩ /٩/ ٢٠٠٨ فقد قررت الشركة شراء عدد ٢٥ مليون سهم كأسهم خزينة وقد تم تنفيذ الشراء في خلال أكتوبر ٢٠٠٨ بتكلفة قدرها ٣٣٣ ٦٤٠ ٥١ جنيه مصري. وطبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ فقد تم تفويض مجلس الإدارة في التصرف في أسهم الخزينة المشتريّة والبالغ عددها ٢٥ مليون سهم نظراً لانتهاج فترة الاحتفاظ بتلك الأسهم المسموح به قانوناً ومن ثمّ فقد تم إعادة طرحها للبيع بأسلوب السوق المفتوح عن طريق إحدى شركات السمسرة في الأوراق المالية بعد أخطار السيد / رئيس هيئة الاستثمار بذلك في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩. وهذا وقد بلغ قيمة صافي بيع تلك الاسهم خلال الفترة من ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ حتى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩ مبلغ وقدره ٣٨٥ ٦٨١ ٥٧ بمتوسط سعر بيع للسهم الواحد ٢,٣١ جنيه/ سهم . وقد بلغ قيمة فائض بيع أسهم الخزينة ٦٠٤١ ٠٥٢ جنيه مصري أدرج ضمن بند الاحتياطي القانوني بحقوق الملكية في قائمة الميزانية.

- ١٦ - النصيب الأساسي للسهم في خسارة العام

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في خسارة العام باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام كما يلي:-

من ٢٠١٠/١/١	من ٢٠١١/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٣ ٥٩٥ ١٨٧)	(٤٣٣ ٣٨٣)	صافي خسارة العام
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(*) متوسط عدد الأسهم القائمة خلال العام
(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٠٤)	النصيب الأساسي للسهم في خسارة العام (جنيه/سهم)

١-١٧ صافي المبيعات

من ٢٠١٠/١/١	من ٢٠١١/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	مبيعات مشروع صواري - اراضى
--	١٠ ٨٤٩ ٩٦١	مقابل ترفيق اراضى
--	٤٠٤ ٦٠٠	ايرادات بيع اراضى فيلات - المنطقة الاولى
٨٨٨ ٨٧٠	--	يخصم : تسويات الحصر المساحي
(٦٩٩ ٢٥٥)	--	اجمالي ايراد بيع الاراضي وارضى الفيلات
١٨٩ ٦١٥	١١ ٢٥٤ ٥٦١	

٢-١٧ صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة

من ٢٠١٠/١/١	من ٢٠١١/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	ايراد فوائد مؤجلة مستدعاة
٨ ٢٤٧ ٠٤٢	٥ ٩٢٦ ٦٧٥	يخصم : فروق إعادة جدولة أقساط عملاء
(٨ ٢٧٢ ٨٣١)	--	الاجمالي
(٢٥ ٧٨٩)	٥ ٩٢٦ ٦٧٥	

٣-١٧ ايرادات خدمات مؤداة

من ٢٠١٠/١/١	من ٢٠١١/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	ايرادات خدمات توريد مياه
٦ ٢٣٣ ٧٢٧	٧ ٤٠٦ ٨٦١	ايرادات خدمة توريد الكهرباء
٧ ٤٧٥ ٩١٦	٧ ٦٣٥ ٧٢٢	ايرادات توريد مياه ري
٨٩٥ ٧٩٠	١ ٣٢٤ ٠٧٥	ايرادات توريد خدمات اتصالات
١ ١٧٧ ٠٣٥	٥٥٧ ٤٦٢	
١٥ ٧٨٢ ٤٦٨	١٦ ٩٢٤ ١٢٠	

١٨ - تكلفة المبيعات

من ٢٠١٠/١/١	من ٢٠١١/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	تكلفة بيع اراضى فيلات- المنطقة الاولى
٥١ ٧٧٤	--	تكلفة مبيعات مشروع صواري (*)
--	٥ ٨٤٨ ٨٢٢	تكلفة مساحات تعويض تميز - المرحلة الاولى
٩٣٠ ١٨١	--	
٩٨١ ٩٥٥	٥ ٨٤٨ ٨٢٢	

(*) تتمثل تكلفة مبيعات مشروع صواري فى قيمة تكلفة بيع ارض وحدات مشروع صواري بموجب التعاقدات المبرمة مع العملاء وذلك باستخدام التكلفة التقديرية المعدة بمعرفة إدارة الشركة لحين الانتهاء من كافة أعمال تحديد التكلفة التقديرية لتنفيذ المشروع والجاري تنفيذه بواسطة الخبراء التي استعانت بهم الشركة لهذا الغرض .

١٩ - مصروفات عمومية وإدارية

من ٢٠١٠/١/١	من ٢٠١١/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٠ ٨٢٦ ٨٤١	١٣ ٥٤٠ ٦٤٠	أجور ومرتببات وبدلات وما في حكمها (*)
٢ ٧٨١ ٠٣١	١ ٥٨٦ ٣٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٤ ١٤٦ ٠٦٩	٣ ٦٩٨ ٦٧٤	مصروفات استشارات وأتعاب مهنية
٣٧٨ ٨٣٩	٦٩ ٤٤٣	أتعاب توظيف
٢٠٠ ٠٠٠	--	تبرعات
٦٢٥ ٧٩١	٣ ٠٣٤ ٠٠٥	إيجارات
٣٨٥ ٧٣٠	٢٨٨ ٤٤٦	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٤٤١ ٩٦٤	٣٠٧ ٢٠٧	اشتراكات
١ ٦٦٣ ٦٩٣	٨٠٥ ٧٠٤	مصروفات سفر وانتقال
٧٨١ ٥٤٢	٣٣٥ ٥٧٥	مصروفات رسوم نشر وإعلان
٢ ٠١٩ ١٦٠	١ ٦٩٨ ٤٠٣	أخرى
٢٤ ٢٥٠ ٦٦٠	٢٥ ٣٦٤ ٤٤٧	الاجمالي

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠% من راتب السيد / العضو المنتدب عن العام حيث يتم تحميل نسبة ٥٠% الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢٠ - إيرادات الفوائد الدائنة

تتمثل إيرادات الفوائد الدائنة المدرجة بقائمة الدخل المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ في ما يلي :

من ٢٠١٠/١/١	من ٢٠١١/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٣ ٧٥٩ ٥٨٤	١٥ ٨٩٢ ٥٤٧	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
٤ ٦٤٠ ٧٧٥	٧ ٠٥٦ ٩٥٣	إيرادات فوائد تأخير سداد أقساط بيع أراضي
١٨ ٤٠٠ ٣٥٩	٢٢ ٩٤٩ ٥٠٠	

٢١ - حقوق الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة بنسبة ٣٠,٦٢% على النحو التالي:-

جنيه مصري	رصيد ٢٠١١/١/١
٧٢ ٩٧٥ ٥١٨	
(٧ ٠٠٤ ٣٦٢)	بضائف:
	نصيب الأقلية في خسائر السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
	للشركة التابعة
٦٥ ٩٧١ ١٥٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٢ - الموقف الضريبي

أولاً: الموقف الضريبي للشركة القابضة (المصرية للمنتجات السياحية) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية المستقلة وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية فيما يلي الموقف الضريبي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١

١-٢٢ الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات إعتباراً من أول سنة مالية تالية لبدء النشاط في ١ يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية .

- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ١٣٩ ٨٣٩ جنيه مصري بخلاف الغرامات وفوائد التأخير والتي بلغت حوالي ٨٨ ألف جنيه مصري . وجرى إحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساس عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة .

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة كالتالي اثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن اقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٩٦٥ ٤٠٨ ٦ جنيه مصري بالإضافة الى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصري عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع الغاء تقديرات الأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات .

سنة ٢٠٠٩، ٢٠١٠

- تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

٢-٢٢ ضريبة كسب العمل

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط وبلغت الضريبة المستحقة والغرامات التأخير بعد خصم التسديدات مبلغ ٩١٤ ٢٣٧ جنيه مصري طبقاً لنموذج ٩ حجز بتاريخ ٢٠١١/٨/١ .

- جرى فحص السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ .

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا ولم يتم فحص تلك السنوات بعد .

٣-٢٢ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط و السداد.

٤-٢٢ ضريبة الدمغة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط و السداد .

ثانياً: الموقف الضريبي للشركة التابعة (سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية

٥-٢٢ الضريبة على دخل الشركات

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فان الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من ١ فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٤:

تم الفحص وعمل اللجنة الداخلية، وتم إخطار الشركة (بنموذج ١٩) بالفروق الضريبية المستحقة والتي بلغت ١٠٣ ١٩٠ جنيه مصري، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨:

تم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وتم الفحص تلك السنوات ولم توافى الشركة بنماذج الربط حتى تاريخه .

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وتم سداد الضريبة المستحقة

٦-٢٢ الضريبة على كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦:

تم الفحص وإخطار الشركة (بنموذج ٣٨) بالفروق الضريبية المستحقة والتي بلغت ٢٠٣ ١٦٢ جنيه مصري، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

يتم استقطاع الضرائب من المرتبات المسددة للعاملين، ويتم السداد بانتظام.

٧-٢٢ ضريبة الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٥:

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

السنوات من ٢٠٠٦ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١:

لم يتم فحصها بعد ويتم سداد الضريبة المستحقة شهريا وفقاً لأحكام القانون.

٨-٢٢ ضريبة الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة في المواعيد القانونية، وتم السداد بانتظام حتى ٣٠ يونيو ٢٠١١.

٢٣- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها
تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

٢٣-١ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على اتمام التبادل بإدارة حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالي قيمتها العادلة.

٢٣-٢ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٩٢٣ ٥٢١ ٣٩٢ جنيه مصري و ٢٦٥ ٢٤٦ ٧٥١ جنيه مصري على التوالي ، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية.

<u>فائض</u>	<u>العملات الأجنبية</u>
٢١ ١٤١ ٤٠٠	الدولار الأمريكي
١١ ٤٣٣	يورو أوروبي

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-١) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ الميزانية.

٢٣-٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوي السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضي التي تيرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضي.

٢٤- الضريبة على الدخل

٢٤-١ الضريبة على دخل الشركات المساهمة

يتمثل رصيد الضريبة على الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ الظاهر بقائمة الميزانية بمبلغ ٢ ٧٦٥ ٠٤٢ جنيه مصري في قيمة الضريبة على الأوعية المستقلة المتمثلة في وعاء عوائد أذون الخزانة والتي بلغ قدرها ٢١٠ ٨٢٥ ١٣ جنيه مصري والمدرجة ضمن إيرادات الفوائد الدائنة في قائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .

٢٤-٢ الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها (التزام) أصل

يتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	
جنيه مصري	جنيه مصري	الأصول الثابتة والأصول المعنوية
(٨ ٩٤٠ ٥٧٧)	(١١ ٢٥٦ ٥٦٨)	المخصصات
--	٤ ٨٦٩ ٢٦٤	الخسائر المرحلة
١١ ٧٤٦ ٤٨٣	٧ ٧٤٨ ٧٢٥	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام) أصل
<u>٢ ٨٠٥ ٩٠٦</u>	<u>١ ٣٦١ ٤٢١</u>	

الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل
لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبند التالي :

<u>٢٠١٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	
جنيه مصري ٥ ٧١٥ ٥١١	جنيه مصري ٣٧٩ ٨٦٦	- مخصصات
--	١١ ٣٧٥ ٨٣٧	- خسائر مرحلة

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظرا لعدم وجود توقع كاف باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٢٥- الإحتياطي القانوني

طبقا للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٢٦- الموقف القانوني

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد وتم تأجيل نظر القضية إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠١١ للاطلاع على المستندات المقدمة من أطراف الدعوى . و بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١١ تمت إحالة القضية إلى الدائرة الثالثة تجاري و حددت المحكمة جلسة ٢٠١٢/١٢/١٥ لورود اعلان الاطراف بقرار الاحالة المشار إليه وتم تحديد جلسة ٢٠١٢/٢/١٦ لنظر الدعوى. وبتاريخ ٢٠١٢/٢/١٦، ونظرا لانشغال القضاة بأعمال الانتخابات تأجلت الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢٠١٢/٤/٥ للاطلاع و تقديم مستندات

٢- الراى القانونى عن الموقف القانونى للشركة المصرية للمنتجات السياحية ("الشركة المصرية") بخصوص الدعوى القضائية المرفوعة أمام مجلس الدولة لبطلان عقد تخصيص وشراء منتج سهل حشيش مع الهيئة العامة للتنمية السياحية:

أولا - الوقائع:

- بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ أقام المدعى الدعوى رقم ٣٥١٦ لسنة ٦٥ ق أمام محكمة القضاء الإدارى ضد كل من السادة / رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة ورئيس مجلس ادارة هيئة التنمية السياحية وطلب فيها (١) وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار المدعى عليهم فيما تضمنه من تخصيص والتعاقد على بيع ٤١ مليون متر مربع من أرض سهل حشيش إلى شركة المنتجات السياحية مع تنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان و (٢) وفى الموضوع بإلغاء وبطالن العقد المذكور لمخالفته للقانون مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات والأتعاب، ولم يحدد لهذه الدعوى جلسة أمام محكمة القضاء الإدارى حتى الآن.

- استند المدعى فى دعواه إلى ان الهيئة العامة للتنمية السياحية ("الهيئة") قد خصصت أرض سهل حشيش بالأمر المباشر وبالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ("قانون المناقصات والمزايدات القديم") باعتباره القانون السارى وقت التعاقد وكذلك القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية باعتباره ينظم شروطا موضوعية للتصرف فى أراضي محددة خالفتها الهيئة.

- كما استند المدعى فى دعواه إلى ان الهيئة لم تتبغ المصلحة العامة فى توقيع عقد سهل حشيش حيث أنها لم تتبغ قواعد التنافسية وفقا لقانون المناقصات والمزايدات القديم وباعت أرض سهل حشيش بثمن بخس للشركة المصرية وان الأخيرة لم تدفع سوى ربع ثمن الأرض وان كل ما تم إنجازه على هذه الأرض هو أربعة فنادق ، كما استند أيضا فى دعواه إلى ان الأرض لم يتم تنميتها منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن.

- كما هو مبين عاليه فإن المدعى يطعن على عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحيا والمبرم بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٩٥ بين الهيئة والشركة المصرية تحت التأسيس والمتفق على بدء سريان التزامات الشركة المصرية فيه من تاريخ نفاذ هذا العقد بداية من ١٩/٣/١٩٩٧ وفقا للملحق التكميلي للعقد والمؤرخ في ٢٠٠١/١٢/٣١ ("الملحق التكميلي").

- هذا وقد قررت الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفا في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية والأسانيد المؤيدة لموقف الشركة وقد تم إعداد الدفوع اللازمة التي تؤيد موقف الشركة .

- وقد تدخلت الشركة المصرية في جلسة للدفاع عن صحة العقد المبرم مع هيئة التنمية السياحية فضلا عن قيامها بتقديم طلب إلى هيئة مفوضي الدولة لتحضير الدعوى نظرا لوجود مستندات ومذكرات يلزم تقديمها إلى مفوض الدولة قبل إيداعه لتقريره ، وقد تم تقديم مستندات تثبت قيام الشركة بأعمال التنمية المتكاملة لمشروع سهل حشيش كما تم تقديم استشارة قانونية إلى كافة مساهمي الشركة بضرورة التدخل في الدعوى .

- قامت المحكمة بتأجيل القضية الي جلسة ١٢ سبتمبر ٢٠١١ لورود التقرير و قد قامت هيئة المفوضين بتحديد جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ لإدخال خصوم جدد و لذلك فإن القضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين وتم تحديد جلسة ٢٦ يناير ٢٠١٢ لاستكمال المستندات. و في هذه الجلسة الأخيرة قررت هيئة المفوضين تأجيل الدعوى إلى جلسة ٥ أبريل ٢٠١٢ لاستكمال باقي المستندات و لإلزام الهيئة العامة للتنمية السياحية بتقديم قرار سحب المرحلة الثالثة و ألزمت المحكمة المدعى بإعلان هذا القرار إلى الهيئة نظرا لتغيب ممثلها عن حضور الجلسة. و ما تزال الدعوى منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ومن رأى المستشار القانوني إنه من غير الممكن التنبؤ بما سينتهي إليه تقرير هيئة مفوضي الدولة في هذا النزاع و كذلك الرأي الذي ستحكم به المحكمة.

٣ قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، وقد قامت الشركة بتقديم تظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والذي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة السابعة - استثمار) في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد تحدد لها جلسة ٢٧ سبتمبر ٢٠١١ وقيدت الدعوى تحت رقم ٦٥/ ٥٥١٥٨ ق وتحديد أول جلسة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ للنظر بالدعوى وبجلسة ١٢ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لاعداد تقرير بالرأي القانوني، ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن . بالإضافة إلي حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء الي القضاء، فإن الشركة المصرية في سبيلها الآن إلى اللجوء الي المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة المصرية و الهيئة ، هذا ويرى السيد المستشار القانوني للشركة إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .

٤ توجد دعوى تحكيم من عميل أراضي بشأن عقده المبرمة مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، و نظرا لانشغال القضاء بأعمال الانتخابات، تأجلت الدعوى إداريا إلى جلسة ١٢/٤/٢٠١٢. و لم يصدر ضد الشركة أى حكم بأي التزامات مالية حتى تاريخه حيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما سينتهي إليه هيئة التحكيم من حكم.